الحكومة السودانية توافق على التصديق على المعاهدات الرئيسية المتعلقة بالتعذيب والاختفاء القسري

(٢٣ فبراير ٢٠٢١) ترحب ريدريس والمركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام بالأنباء التاريخية الواردة اليوم بأن مجلس السيادة السوداني قد وافق على التصديق على الاتفاقيتين الدوليتين الرئيسيتين اللتين تحظران التعذيب والاختفاء القسري. ويأتي هذا التطور بعد سنوات من جهود المناصرة التي بذلها نشطاء سودانيون وشركاء دوليون، بما في ذلك الدعوة المشتركة الأخيرة التي تقدمت بها منظمة ريدريس والمركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام وأكثر من عشرين منظمة أخرى من منظمات المجتمع المدني.

أعلن وزير العدل السوداني الدكتور نصر الدين عبد الباري عن تويتر مساء ٢٣ فبراير، "أجزنا قبل قليل في الاجتماع المشترك لمجلسي السيادة والوزراء مشروعي قانون بالانضمام إلى اتفاقية مناهضة التعذيب واتفاقية حماية جميع الأشخاص من الإختفاء القسري. خطوة عظيمة نحو بناء السودان الجديد، سودان الكرامة والحرية والعدالة والسلام."

من خلال المصادقة على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والعهد الدولي لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، تتعهد الحكومة السودانية قانونياً بمنع ومقاضاة وإنصاف حالات التعذيب والاختفاء القسري. وتحث كل من منظمة ريدريس والمركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام الحكومة الانتقالية على اتخاذ التدابير التشريعية والسياسية والمؤسسية اللازمة لضمان تنفيذ أحكام المعاهدتان. ويشمل ذلك تجريم التعذيب والاختفاء القسري في القوانين المحلية السودانية، وإصلاح سياسات وممارسات الشرطة وأجهزة المخابرات والقوات المسلحة.

وتعليقاً على أخبار المصادقة، قال روبرت سكيلبيك، مدير في منظمة ريدريس: "تهنئ الحكومة الانتقالية على هذا الالتزام الهام. من خلال المصادقة على اتفاقية مناهضة التعذيب، سينضم السودان إلى ١٧١ دولة أخرى التزمت رسميًا بإنهاء ويلات التعذيب. وستكون الخطوة التالية هي إنفذ التشريعات السياسية والمؤسسية اللازمة لإنهاء التعذيب والاختفاء القسري في السودان إلى الأبد. ومن الأولويات ضمان حماية الذين ظلوا تاريخياً هدفاً للتعذيب، بمن فيهم النساء والأقليات والمدافعون عن حقوق الإنسان وغيرهم."

وصرّح مساعد علي، مدير المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام قائلاً: "نحن على استعداد لمساعدة الحكومة الانتقالية في عملية التنفيذ. وتتطلع العديد من المنظمات السودانية والدولية إلى دعم السودان في إجراء الإصلاحات القانونية والمؤسسية اللازمة."

ظل نظام البشير في السودان، على مدى ٣٠ عامًا، يستخدم التعذيب والاختفاء القسري لإسكات منتقديه وترهيب المجتمع. واستهدف جهاز المخابرات والأمن الوطني وقوات الدعم السريع والشرطة والقوات المسلحة؛ وعلى وجه الخصوص النساء والأقليات والمدافعين عن حقوق الإنسان والمتظاهرين والسكان في مناطق النزاع والمعارضين السياسيين والصحفيين.

لقد عمل النشطاء السودانيون وداعموهم الدوليون على مدى عقود من أجل المصادقة على اتفاقية مناهضة التعذيب، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وكررت كل من منظمة ريدريس والمركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام دعواتهما للمصادقة في تقريرهما لعام ٢٠١٩ بعنوان "الطريق إلى الأمام: إصلاحات مناهضة التعذيب في السودان في حقبة ما بعد البشير،" ونسقتا خطاب دعوة مشترك من قبل أكثر من عشرين منظمة من منظمات المجتمع المدني في ديسمبر ٢٠٢٠. وتلبي المصادقة مطلبًا رئيسيًا في العديد من القضايا التي رفعتها منظمة ريدريس والمركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام أمام اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، بما في ذلك قضية صفية إسحاق، التي اغتصبها أفراد من جهاز الأمن والمخابرات عام ٢٠١١ بعد مشاركتها في مظاهرة ومريم يحيى إبراهيم التي تعرضت للتعذيب وحكم عليها بالإعدام عام ٢٠١٤ بعد زواجها من مسيحي.

في أعقاب المصادقة على اتفاقية مناهضة التعذيب، والاتفاقية الدولية لحماية جميع أشكال التمييز ضد المرأة، تطالب منظمة ريدريس والمركز الافريقي لدراسات العدالة والسلام الحكومة الانتقالية بالمصادقة على معاهدات حقوق الإنسان الرئيسية

الأخرى وبروتوكولاتها الاختيارية، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وكذلك نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

لمزيد من المعلومات أو لطلب مقابلة، يرجى الاتصال بـ :إيفا سانشيز، رئيس الاتصالات في منظمة ريدريس على الايميل eva@redress.org أو رقم الهاتف 110076 7857 (0) 44+.